

TD

الأمم المتحدة



**مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية**

Distr.
LIMITED

TD/B/39(1)/SC.I/L.1/Add.2
8 October 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والثلاثون ، الجزء الأول
جنيف ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
الملجنة الأولى للدورة

مشروع تقرير الملجنة الأولى للدورة

المقرر: السيد إ . م . ماناكين (الاتحاد الروسي)

إضافة

المحتويات

الفقرات الصفحة

الفصل الأول - السياسات التجارية والتكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي:
القضايا المتعلقة بالاليات الوطنية الشفافة في سياق
مكافحة العوائية (البند ٦ من جدول الاعمال) (تابع)
٢٤ - ٢٩

المرفق موجز الرئيس

الفصل الأول

السياسات التجارية والتكتيكات الهيكلية والإصلاح الاقتصادي: القضايا المتعلقة بالآليات الوطنية الشفافة في سياق

مكافحة الحماية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

(تابع)

الإجراءات التي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٤٤ - قررت اللجنة الأولى للدورة في جلستها الثالثة المعقدة في ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢ إدراج موجز الرئيسي في تقرير دورتها ، حسب الاقتضاء .

التعليقات التي أبديت عقب اتخاذ اللجنة الأولى للدورة إجراء ما حول البند ٦ من جدول الأعمال

٤٥ - اقترح المتحدث باسم لجنة الاتحادات الأوروبية تغيير صيغ واردة في موجز الرئيسي مثل "التوافق في الآراء" بحيث تصبح "ماد على نطاق واسع رأي مفاده أن ... " أو "رأى كثير من المشاركين أن ..." ، وما إلى ذلك ، حيث يرى أن هذه الصيغة تعتبر بأمانة أكبر عن مدى الاتفاق .

٤٦ - ردًا على تعليقات ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية ، أكد الرئيسي من جديد ملاحظاته السابقة أي أن الموجز يعكس انتطباعاته بشأن مناقشات اللجنة حول هذا البند .

٤٧ - أشاد ممثل المكسيك بالموجز ، الذي جاء في نهاية المناقشات بشأن هذا الموضوع ، واصفا إياه بأنه مفيد بوجه خاص . وقال إن الموجز ، إذ يعكس النتائج التي خالص إليها الرئيسي ، فهو يعتقد أن لا مناص من أن تشوبه تباينات طفيفة ، لا سيما في ضوء العدد الكبير من الوفود التي أعربت عن آرائها .

٤٨ - ذكر ممثل كولومبيا أن موجز الرئيسي ، إذ ينقل صورة أمينة عن المناقشات غير الرسمية ، هو وسيلة جيدة للتوجيه نظر المجلس إلى النتائج المستخلصة . كما لاحظ أن المزايا التي يتتيحها هذا الموجز ستحظى بالتقدير في عوامم البلدان المعنية .

٤٩ - قالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن الخبراء قد أسهموا إسهاما بارزا في المناقشات غير الرسمية . وأكملت أن البيانات المقدمة قد بررهانا ممتازا على أن المناقشات التي تدور في الأونكتاد هي ذات نوعية رفيعة وبعيدة عن الترويجات السياسية التي لا ضرورة لها . وأضافت أن الأفكار والمفاهيم ، بالرغم من ارتفاع مستواها الفني ، كانت قيمة للغاية من أجل تحقيق نمو اقتصادي وتوسيع نطاق النهج الواجب اتباعها في معالجة هذا الموضوع .

المرفق
موجز الرئيسي

- ١- وفقاً للغقرة ١٢٢ من التزام كرتاخينا ، ناقشت اللجنة الأولى للدورة السمات ذات الصلة التي تتضمن بها الآليات الشفافة في سياق مكافحة الحماية . كما أجرت اللجنة الأولى للدورة مناقشات غير رسمية لتبادل الآراء وال أفكار مع موظفين رفيعي المستوى من المنظمات المعنية بالشفافية .
- ٢- وكان ثمة توافق بارز في الآراء على أن الآليات الشفافة يمكن أن تكون إحدى الأدوات الهامة في مكافحة الحماية في التجارة . ومن الأهمية التمييز بين الشفافية بفرض تقييم فوائد وتكليف تدابير الحماية الحالية من جهة ، وبين مبادرات السياسة التجارية والشفافية في سياق إدارة ما هو قائم حالياً من أنظمة تجارية وسبل انتقام تجاري من الجهة الأخرى .
- ٣- ورأى أنه ، في كثير من الحالات ، تسهم هذه الآليات إسهاماً لا يستهان به في تحرير التجارة . ويتوقف إحرار النجاح في هذا المضمار على التزام الحكومات بتحريير التجارة وإجراء عمليات تكيف هيكلية تتضمن بالإيجابية . كما يتوقف على الإطار المؤسسي للسياسات التجارية في البلد المعنى .
- ٤- ولوحظ أن كثيراً من البلدان النامية والبلدان التي تحتاز مرحلة انتقالية قد شرعت من جانب واحد في برامج كبيرة للإصلاح الاقتصادي ، بما في ذلك تحرير التجارة . ولا تخلي هذه التدابير من الكلفة الاجتماعية والاقتصادية . وبإمكان آليات الشفافية أن تساعده على هذه العملية عن طريق توفير معلومات من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التجارية على أساس من الدراية ومن أجل تحسين تفهم الجمهور . وعلاوة على ذلك ، فمن شأن هذه المعلومات أن تحفز الحكومات علىبذل جهود إصلاحية وتحريرية أكثر جرأة ، وأن تشجع تلك الحكومات على ذلك .
- ٥- كما أن تهيئة بيئه اقتصادية دولية مؤاتية من شأنها أن تيسر عملية الإصلاح وتحول دون الرجوع عن السياسات التي تعين على إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي . وبإمكان الوكالات المعنية بالشفافية في البلدان المتقدمة أن تضطلع بدور هام في التهوض بهذه البيئة ، وخاصة من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق للمنتجات ذات الأهمية التقديرية بالنسبة إلى البلدان النامية . وذكر أن هذه الوكالات قد قامت فعلاً بمساعدة الحكومات على إجراء تكيف هيكلية في صناعات شتى .

٦ - وكان هناك توافق عام في الآراء على أن السمات الست المحددة في الفقرة ٦٤ من وثيقة الأمانة (TD/B/39(1)(3)) توفر أساساً جيداً للوكالات المعنية بالشفافية . غير أنه قد تم التشديد على وجوب الأخذ بهذه الآليات على مراحل ، وفقاً للتركيبة المؤسسة للبلدان المعنية .

٧ - وفيما يتعلق بالسمات ، تم التشديد على وجوب أن تكون وكالات الشفافية بمنأى عن الضغوط السياسية وعن عملية وضع السياسات كذلك ، وعلى أن يشمل نطاق انشطتها تقصي الحقائق ، والتحليل ، والمشورة فيما يتعلق بالسياسات ، ونشر المعلومات بين الجمهور .

٨ - كما تم التشديد على وجوب إتاحة الفرصة لجميع الأطراف المهمة من أجل المشاركة في إجراءات الوكالة المعنية بالشفافية .

٩ - وكان هناك توافق عام في الآراء على أن تشمل الدراسات عن الشفافية شتى الجوانب الاقتصادية للحماية القائمة حالياً والمبادرات الجديدة المتعلقة بالسياسة التجارية . وينبغي أن تحلل الدراسات كامل مجموعة التدابير المحلية التي تؤثر في التجارة ، بما فيها إجراءات مكافحة الإغراق ومكافحة الإعانت . ومن المستحسن أن تنظر الدراسات أيضاً في أثر الحماية في الشركات التجارية ، ولا سيما البلدان النامية . وارتبأ من المفيد للأونكتاد أن يتتابع التطورات في هذا الشأن .

١٠ - وينبغي أن تحظى المساعدة التقنية بالأولوية القصوى وأن تشمل معلومات عن إنشاء الوكالات ، والمساعدة على بناء المؤسسات ، والتدريب فيما يتعلق بالمنهجية الاقتصادية المناسبة وجمع البيانات . ودعت اللجنة البلدان المانحة والوكالات المانحة إلى دعم هذه الجهود . ولوحظ مع التقدير أن بعض الوكالات الحالية راغبة في المشاركة والإسهام في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد .

١١ - أعربت اللجنة عن تقديرها على الإسهام البارز من جانب الموظفين الرسميين الرفيعي المستوى الذين وجهت إليهم الدعوة للمشاركة في اليومين اللذين كرّما للمناقشات غير الرسمية بشأن آليات الشفافية . وكان هذا التفاعل مثمرة للغاية . وقد طُلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعمم بيانات هؤلاء الموظفين الرسميين على الحكومات الأعضاء ، حسب الاقتضاء . وفضلاً عن ذلك ، تم تشجيع الأمانة على ترتيب مزيد من هذه المناسبات بمشاركة من خبراء رفيعي المستوى فيما يتعلق بموضوعات أخرى في مجال التجارة مدرجة في جدول أعمال مجلس التجارة والتنمية .